طريقة الإمام الغزالي في المستصفى

د٠ ناصر ضيف الله مطلق الحربي (*)

المقدمة :

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، على ما يسر ووفق، ثم الصلاة والسلام على أشرف خلق الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علوم الدين من أولى وأفضل العلوم التي ينبغي علينا تحصيلها، والتي بها ننال سعادة الدنيا والآخرة، وبنورها نهتدي من ظلمات الغواية إلى سبيل الرشاد.

وقد أيد الله بالعلماء معالم الدين، ويسر عليهم الكشف عن دقائقه وأسراره، فكان من أهم هذه العلوم وأشرفها، وأحرى ما تصرف إليه الدواعي، هو علم أصول الفقه، العلم الذي يعتبر من أصعب مدارك العلوم، وأدقها مسلكًا، فبه تعرف طرق استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية، وهو من العلوم المهمة التي تمس الحاجة إلى تعلمها في عصرنا الحاضر؛ لبيان أحكام النوازل المستجدة في جميع المجالات.

ولقد كان هذا العلم في مقدمة الفنون التي عني بها العلماء في كل زمان ومكان؛ لذلك توافرت جهود العلماء على تطويره والتأليف فيه، وتعددت طرق الاستنباط، ونواحي الاجتهاد لديه، في كل مسألة أو قضية أصولية.

(*) رئيس قسم التربية الإسلامية في وزارة التربية والتعليم– وإمام متطوع في وزارة الأوقاف منذ عام ٢٠٠٢م.

ومن أبرز العلماء الذين انبروا لهذا العلم، وكانت له قدم راسخة فيه، بل كان جامعا لأشتات العلوم والفنون، الإمام أبو حامد الغزالي – رحمه الله.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

(١) بيان أهمية علم أصول الفقه في استنباط الأحكام الشرعية.

(٢) أهمية هذا الموضوع ومكانته العلمية؛ حيث يتكلم عن آراء عالم له مكانة كبيرة في نفوس كثير من المسلمين قديما وحديثًا، والذي يمثل قمة الفكر الأصولي، كما يمثل كتابه" المستصفى "أروع الثمار الأصولية خلال قرونٍ عديدة.

(٣) لما علمت أن الإمام الغزالي ألف أحد هذين الكتابين في بداية حياته العلمية وهو كتابه" المنخول"، الذي كان متابعا في أغلب مسائله لآراء شيخه إمام الحرمين، عبد الملك الجويني ، ومدونًا لأفكاره، دون أن يزيد عليها أو ينقص، كما ذكر ذلك في آخر هذا الكتاب، وأنه ألف كتابه" المستصفى "في آخر حياته العلمية، وأعرض عن كثير من آرائه التي وافق فيها إمام الحرمين في كتابه "المنخول"، فحصل التباين بين آرائه في الكتابين بشكل يمكن المقارنة بين آرائه فيهما؛ لما رأيت ذلك أردت الوقوف على معرفة شخصيته الأصولية، وملاحظة التدرج العلمي في فكره عن طريق المقارنة بين مؤَلَّفيه باعتبار شيوعهما وانتشارهما بين الناس.

(٤) بيان المكانة التي حظي بها الإمام الغزالي في علم أصول الفقه ، مع ذكر الإيجابيات والسلبيات التي جاءت في كتاب المستصفى.

منهج الدراسة في هذا الموضوع:

يعتمد البحث –بعون الله– على عدة مناهج بحثية أهمها:

–**منهج الاستقراء:** الذي يقوم على ملاحظة الجزئيات للوصول إلى نظريات وأحكام كلية عامة؛ حيث أتتبع القضايا مجال البحث وأجمعها وأتناولها بالدراسة وفق المنهج التحليلي والاستنباطي.

-**المنهج الوصفي:** اتبعت المنهج الوصفي وفق منهج البحث العلمي الذي يقوم على العرض والتحليل المقارن، وذلك بتتبع واستقراء-حسب طاقتي، وما أتيح لي من مصادر ومراجع.

- وأخيرًا المنهج **الاستنباطي**.

-أتبع في تخريج الأحاديث والآثار المنهج الآتي:

- إذا كان الحديث في الصحيحين فأكتفي بتخريجه منهما، وإن لم يكن فيهما أقوم بتخريجه من كتب السنة، مع ذكر درجة الحديث من صحة أو ضعف، وذكر آراء نقاد الحديث القدماء والمُحْدَثين فيه.

خامسا: بالنسبة لخطة البحث:

- تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة :

أولا: المقدمة، وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأهداف الموضوع، والدراسات السابقة في الموضوع، منهج البحث في الموضوع.

المبحث الأول: ترجمة الإمام الغزالي.

المبحث الثاني: بيان منهج الامام الغزالي في المستصفى.

المبحث الثالث: اختيارات الإمام الغزالي في المستصفى.

المبحث الرابع: بالنسبة للإيجابيات والسلبيات في كتاب المستصفى للغزالي.

الخاتمة وبها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

ترجمة الإمام الغزالي -رحمه الله-

هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزّالي الطوسي النيسابوري، يُكنّى بأبي حامد لولد له مات صغيراً، ويُعرَف بـ" الغزّالي "نسبة إلى صناعة الغزل، حيث كان أبوه يعمل في تلك الصناعة، ويُنسب أيضاً إلى "الغَزَالي "نسبة إلى بلدة غزالة ، وقد قال عن نفسه: «النّاس يقولون لي الغزّالي، ولستُ الغزّالي، وإنّما أنا الغَزَالي منسوبٌ إلى قرية يُقال لها غزالة، وقيل إن نسبته إلى "الغزّالي" (بتشديد الزاي) هو المشهور، وهو أصحّ من نسبته إلى "الغَزَالي"، كما يُعرف بـ"الطوسي" نسبة إلى بلدة طوس الموجودة في خراسان، والتي تعرف الآن باسم مدينة مشهد موجودة في إيران[1].

وقد اختلف الباحثون في أصل الغزالي أعربي أم فارسي، فهناك من ذهب إلى أنه من سلالة العرب الذين دخلوا بلاد فارس منذ بداية الفتح الإسلامي، ومن الباحثين من ذهب إلى أنه من أصل فارسي.

ولادته ونشأته:

ولد الغزّالي عام 450 هـ، في "الطابران"، وهي أحد قسمي طوس، وقيل بأنّه وُلد عام 451 هـ، وقد كانت أسرته فقيرة الحال، إذ كان أبوه يعمل في غزل الصوف، وبيعه في طوس ولم يكن له أبناء غيرَ أبي حامد، وأخيه أحمد والذي كان يصغره سنًّا.

(1) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م (١٩/ ٣٢٢) ، وما بعدها.

كان أبوه مائلاً للصوفية، لا يأكل إلا من كسب يده، وكان يحضر مجالس الفقهاء ويجالسهم، ويقوم على خدمتهم، وينفق بما أمكنه إنفاقه، وكان كثيراً يدعو الله أن يرزقه ابنا ويجعله فقيها ، فكان ابنه أبو حامد، وكان ابنه أحمد واعظاً مؤثراً في الناس ولما قربت وفاة أبيهما، وصّى بهما إلى صديق له متصوف ، وقال له: «إن لي لتأسفاً عظيماً على تعلم الخط وأشتهي استدارك ما فاتني في وَلَديّ هذَيْن فعلّمهما ولا عليك أن تنفد في ذلك جميع ما أخلّفه لهما»[1]، فلما مات أقبل الصوفيّ على تعليمهما حتى نفد ما خلّفهما لهما أبوهما من الأموال، ولم يستطع الصوفيّ الإنفاق عليهما، عند ذلك قال لهما: «اعلما أنّي قد أنفقت عليكما ما كان لكما، وأنا رجل من الفقر والتجريد بحيث لا مال لي فأواسيكما به، وأصلح ما أرى لَكمَا أن تلجئا إِلَى مدرسة كأنكما من طلبة الْعلم فَيحصل لَكمَا قوت يعينكما على وقتكما[2]»، ففعلا ذلك وكان هو السبب في علو درجتهما، وكان الغزاليّ يَحكي هذا ويقُول: «طلبنا الْعلم لغير الله فأبى أن يكون إِلّا لله"[3].

تعليمه:

ابتدأ طلبه للعلم في صباه عام ٤٦٥هـ،فأخذ الفقه في طوس على يد الشيخ أحمد الراذكاني، ثم رحل إلى جرجان وطلب العلم على يد الشيخ الإسماعيلي (وهو أبو النصر الإسماعيلي، وفي طريق عودته من جرجان إلى طوس، واجهه قطّاع

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، (٦/ ١٩٣).

(2) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٦/ ١٩٤).

(3) المقفى الكبير، المؤلف: تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ = ١٤٤٠ م)، المحقق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م، (٧/ ٤٤).

طرق، حيث يروي الغزالي قائلاً: «قطعت علينا الطرِيق وأخذ العيّارون جميع ما معي ومضوا فتبعتهم فالتفت إليّ مقدّمهم وقال: ارجع ويحك وإلا هلكت! فقلت له: أسألك بالذي ترجو السلامة منه أن ترد علي تعليقتي فقط فما هي بشيء تنتفعون به. فقال لي: وما هي تعليقتك: فقلت: كتبت في تلك المخلاة كتبًا هاجرت لسماعها وكتابتها ومعرفة علمها. فضحك وقال: كيف تدّعي أنّك عرفت علمها وقد أخذناها منك فتجردت من معرفتها وبقيت بلا علم؟ ثم أمر بعض أصحابه فسلّم إليّ المخلاة"[1].

بعد ذلك قرّر الغزالي الاشتغال بهذه التعليقة، وعكف عليه ٣ سنوات من ٤٧٠هـ إلى ٤٧٣هـ حتى حفظها.

وفي عام ٤٧٣هـ رحل الغزّالي إلى نيسابور ولازم إمام الحرمين أبو المعالي الجويني إمام الشافعية في وقته، ورئيس المدرسة النظامية ، فدرس عليه مختلف العلوم،من فقه الشافعية وفقه الخلاف وأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق والفلسفة، وجدّ واجتهد حتى برع وأحكم كل تلك العلوم، ووصفه شيخه أبو المعالي الجويني بأنه: "بحر مغدِق" [2]، وكان الجويني يُظهر اعتزازه بالغزالي، حتى جعله مساعداً له في التدريس، وعندما ألف الغزالي كتابه **المنخول في علم الأصول** قال له الجويني: «دفنتني وأنا حيّ، هلّا صبرتَ حتى أموت؟"[3].

تدريسه ورحلاته العلمية:

عندما تُوفي أبو المعالي سنة ٤٧٨هـ،خرج الغزالي إلى العسكر. أي:عسكر نيسابور، قاصداً الوزير نظام الملك وزير الدولة السلجوقية، وكان له مجلس يجمع

(1) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٦/ ١٩٤).
(2) السابق (٦/ ٢٠٢).
(3) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٩/ ٣٣٥).

العلماء، فناظر الغزالي كبار العلماء في مجلسه وغلبهم، وظهر كلامه عليهم، واعترفوا بفضله، وتلقوه بالتعظيم والتبجيل.

كان الوزير نظام الملك زميلاً للغزالي في دراسته، وكان له الأثر الكبير في نشر المذهب الشافعي، والعقيدة الأشعرية السنية، وذلك عن طريق تأسيس المدارس النظامية المشهورة. وقد قبل الغزالي عرض نظام الملك بالتدريس في المدرسة النظامية في بغداد.

تلاميذه:

كانت مدرسة الغزالي تضم عشرات التلاميذ الأذكياء، وقد أثّر الغزالي تأثيرًا كبيراً في جمهور كبير من تلاميذه، وذكر الزبيدي منهم :

-عبد الله بن محمد بن علي بن الحسن، أبو المعالي عين القضاة الهمذاني الميانجي، توفي سنة٥٢٥هـ[1]، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي، الملقّب بـ "المهدي"، وأبو حامد محمد بن عبد الملك الجوزقاني الإسفراييني، تفقّه على الغزالي في بغداد ، وغيرهم كثير.

آثار الغزالي العلمية:

ألّف الإمام الغزّالي خلال مدة حياته (٥٥ سنة) الكثير من الكتب في مختلف صنوف العلم، حتى أنه قيل: إن تصانيفه لو وزعت على أيام عمره أصاب كل يوم كتابًا.

وبسبب شهرة الغزالي وتصانيفه، نُسبت إليه الكثير من الكتب والرسائل، وأصبح من الصعب تحديد صحة نسبتها إليه.

---

(1) الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ) الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة - أيار / مايو ٢٠٠٢ م، (١٢٣/٤).

فقد ذكر المتقدمون، من أمثال عبد الغافر الفارسي (ت. ٥٢٩ هـ) وأبو بكر بن العربي (ت. ٥٤٣ هـ) وتاج الدين السبكي (ت. ٧٧١ هـ) وطاش كبرى زادة (ت. ٩٦٨ هـ) والمرتضى الزبيدي (ت. ١٢٠٥ هـ)، الكثير من تصانيف الغزالي، واعتمد الباحثون على هذه المصادر في تحديد مصنفات الغزالي.

ومن نظر في تصانيفه علم أنه كان منقطع القرين، متفننا في كثير من العلوم، لا يشق غباره، ولا يدرك مضماره، منها: كتاب الوسيط في المذهب ، وكتاب البسيط ، وكتاب الوجيز، وكتاب الخلاصة، وكتاب غاية الغور في دراية الدور، وكتاب توجيه القولين، وكتاب المستصفى في أصول الفقه ، وكتاب المنخول ، وكتاب الاقتصاد في الاعتقاد ، وكتاب الأربعين ، وكتاب جواهر القرآن، وكتاب إلجام العوام عن علم الكلام، وكتاب التفرقة بين الإسلام والزندقة ، وكتاب المآخذ في علم الخلاف ، وكتاب تحصين المآخذ ، وكتاب المنتحل في الجدل ، وكتاب تهافت الفلاسفة ، وكتاب المقاصد ، وكتاب معيار العلم ، وغيرها[1].

وفاته:

بعد أن عاد الغزّالي إلى طوس ، لبث فيها بضع سنين، ثمَّ تُوفي يوم الإثنين ١٤- جمادى الآخرة سنة ٥٠٥هـ، ولم يعقب إلا البنات.

(1) الدر الثمين في أسماء المصنفين، المؤلف: علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (ت ٦٧٤هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين – محمد سعيد حنشي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م، (٨٣-٨٥).

لما كان يوم الإثنين وقت الصبح توضأ أخي أبو حامد وصلى، وقال عليَّ بالكفن فأخذه وقبله وتركه على عينيه، وقال سمعا وطاعة الدخول على الملك، ثم مد رجليه واستقبل القبلة ومات قبل الإسفار[1].

وقد سأله قبيل الموت بعض أصحابه فقالوا له: أوصِ. فقال: «عليك بالإخلاص»[2] فلم يزل يكررها حتى مات.

**

(1) الثبات عند الممات، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله الليثي الأنصاري، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦، (١٧٨).

(2) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (١/ ٢٥١).

المبحث الثاني

بيان منهج الإمام الغزالي في المستصفى

من ناحية الشكل والموضوع .

أول ما يلفت الدرس لكتاب المستصفى هو انتظام موضوعات الكتاب في تسلسل منطقي ملائم، بحيث تبدو العلاقة واضحة بين الموضوع والموضوع قبله وبعده، ومن ذلك وضعه لمباحث النسخ بعد مباحث الكتاب مباشرة وقبل السنة، وكذلك تصنيفه للترجيح وتعارض الأدلة ضمن القطب الرابع في قلم المستثمر، وهو من المجتهدين ، اعتبارا بأن هذا من تصرفات المجتهدين إذ يصنفه الأصوليون غالبا بعد عرض أدلة الأحكام .

أما بالنسبة لمنهج ترتيب المباحث :

هو إن الإمام الغزالي بعد ما بين أن علم الأصول مختص بالنظر في وجه الدلالة على الأحكام ، وقال بوجوب النظر في الأحكام وأقسامها ثم بالأدلة وأقسامها ثم في كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة ، ثم في صفات المقتبس .

واصطلح على كل محور باصطلاح خاص ينبئ عن المقصود :

فسمى الحكم ثمرة لأنه ينبئ عن النتيجة المرجوة من كل ما ينظر فيه الأصولي ، وسمى الأدلة المثمر لأنها وسيلة الإثمار، وسمى طرق اقتباس الأحكام بطرق الاستثمار، واصطلح على صفات المقتبس بالمستثمر ؛ لأنه هو الذات العاقلة المباشرة لهذا الفعل كله ، فنجده اتبع في ترتيب المباحث نسقا منطقيا معللا مبنيا على تفسير أجزاء الظواهر الخاصة بعلم الأصول وربطها ببعضها في سياق متسلسل يسهل على كل ناظر تصور الخارطة الأصولية بسهولة تيسر عليه سبل ترتيب الجزئيات الصغيرة الأخرى ضمن هذه المحاور الكبرى وهي التي سماها أقطابا، وهذا لم يسبقه أحد إليه مطلقا.

ويمكن تقسيم منهج الإمام الغزالي في عرض الآراء إلى قسمين:

القسم الأول: المنهج الخاص: منها:

(١) عدم التصريح بذكر أصحاب الآراء؛ حيث نجد أن الإمام الغزالي يميل عادة إلى الاكتفاء بقوله في المسألة قال قوم أو قال بعض أو قال قائلون، كما في مسألة " هل نسخ العبادة نسخ لها" فقال " قال قائلون: هو نسخ لأصل العبادة، وقال قائلون نسخ الشرط ليس نسخا للأصل، أما نسخ البعض فهو نسخ للأصل[١].

ولعل الداعي إلى عدم التصريح هو عدم أهميته، وقد يخالف هذا المنهج أحيانا، وذلك إذا تعلق الأمر بعرض لأقوال بعض الأئمة كالشافعي والقاضي أبي بكر الباقلاني فإنه كثيرا ما يصرح باسميهما ، كما في مسألة البسملة هل هي آية أم لا؟[٢].

(٢) الاختصار في عرض الأقوال:

وهو ميل الإمام الغزالي عند عرضه للأقوال إلى عدم الأطناب.

(٣) الاقتصار على إيراد الأقوال ذات الأدلة القوية:

مثل ذلك : في حديثه عن الأصول الموهومة : يقول الأصل الثاني من الأصول الموهومة قول الصحابي. قال" وقد ذهب قوم إلى أن مذهب الصحابي حجة مطلقا، وقوم إلى أنه حجة إن خالف القياس، وقوم إلى أن الحجة في قول

(1) «المستصفى» (ص٩٣).

(2) السابق، (ص٨٢).

أبي بكر وعمر خاصة لقوله ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي**»[1]، وقوم إلى أن الحجة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا والكل باطل عندنا...إلخ.

نلاحظ أنه لم يذكر من قال بحجية الأئمة من آل البيت لشدة ضعفه.

(٤) الاستغناء عن ذكر ما ليس له علاقة بالدرس الأصولي:

وذلك كمسألة التقبيح والتحسين، فإنه قام بعرضها بشكل موجز مبينا وجه نظره فيها.

(٥) رحابة الصدر واتساعه للآراء المخالفة:

ونجد ذلك جليا في منهجه من خلال عبارات الاعتراض نحو قوله: "وهذا ضعيف"، "وهذا غير مُرْضٍ عندنا"[2] ، بينما تشتد اللهجة حين لا يكون الخلاف في محله أو من منطلق فاسد، وقال ذلك في مسألة: "القرآن عربي كله لا عجمية فيه"[3]، فبعدما أورد الأقوال ، قال: " وهذا غير مُرْضٍ عندنا".

(٦) الموضوعية في عرض الآراء:

ويتجلى هذا المنهج من خلال إنصاف المخالفين بذكر أدلتهم ثم مناقشتها بعيدا عن الذاتية مع توضيح أفكارهم وإزالة اللبس عنها.

القسم الثاني: المنهج العام للإمام الغزالي في كتابه المستصفى:

(١) نجد أن الإمام الغزالي يبدأ بعرض المسألة ثم يذكر رأيه فيها مستدلا على ذلك بالأدلة النقلية والعقلية، ثم يتبع ذلك بآراء المخالفين ويعترض عليها،

(1) أخرجه: الترمذي، أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ ، (٥/ ٦٠٩)، برقم، (٣٦٦٢)، وأخرجه ابن ماجة، برقم (٩٧)، وأحمد (٢٣٢٤٥)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(2) المستصفى، (ص٨٤).

(3) السابق، (ص٦٢).

وأحيانا يبدأ في المسألة بعرض الآراء المختلفة فيها مع أدلتها، ثم يناقشها خاتما بالرأي الذي يراه مناسبا.

(٢) استخدام أسلوب الفنقلة نحو : فإن قلت كذا قلنا كذا:

ومثاله قوله:الفصل الثالث في الوقت الذي يجوز للمجتهد الحكم بالعموم فيه"[١]، فإن قال قائل: إذا لم يجز الحكم بالعموم ما لم يتبين انتفاء دليل الخصوص ....، قلنا : لا خلاف في أنه لا يجوز المبادرة إلى الحكم.

(٣) الاستهلال بالاستفهام:

إن الإمام الغزالي كثيرا ما يستهل المسألة الجدلية باستفهام، ثم يورد الآراء المختلفة بعدها، مثاله : قوله:" **مسألة: هل البسملة آية من القرآن، أم لا**[٢].

(٤) التعريف بالحد:

هو أن من منهج الإمام الغزالي العام في عرض الآراء تعريف الأشياء بذكر حدها، ثم يشرع بعدها في شرح التعريف وبيان محترزاته وتقييداته، مثال ذلك قوله في تعريف النسخ بقوله: الباب الأول: في حده وحقيقته وإثباته والنظر في حده وحقيقته ثم في إثباته على منكريه[٣].

منهجه من ناحية المضمون:

أولا: رأي الإمام الغزالي في حجية الإجماع:

إن الإمام الغزالي لم يرتض استدلال الشافعي للإجماع بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ

(1) المستصفى، (ص٨٢).
(2) السابق، (ص٢٥٦).
(3) السابق، (ص١٥١).

مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا ﴾ (النساء: ١١٥)، ورأى أن الآية ليست نصا في الغرض، وأن المراد بها هو أن من يقاتل الرسول ﷺ ويشاقه ويتبع غير سبيل المؤمنين في مشايعته ونصرته ودفع الأعداء نوله ما تولى، فكأنه لم يكتف بترك المشاقة حتى تنضم إليه متابعة سبيل المؤمنين في نصرته والذب عنه والانقياد له فيما يأمر وينهي، وهذا هو الظاهر فإن لم يكن ظاهرا فهو محتمل، ولقد رجح الغزالي أنه لا اعتبار بمخالفة العوام للإجماع ، وذلك لقصور أدلتهم ورفض الإمام الغزالي إخراج الأصولي الذي لا يعرف تفاصيل الفروع ولا يحفظها من الاعتداء بقوله، وقال إنهم أولى بذلك من الفقيه الحافظ للفروع.

-ولقد وقف الإمام الغزالي موقفا متميزا في مسألة : "إذا أفتى بعض الصحابة بفتوى وسكت الآخرون"[١] ، واختار أنه ليس بإجماع ولا حجة ولا هو دليل على تجويز الاجتهاد في المسألة، إلا إذا دلت قرائن الأحوال على أنهم سكتوا مضمرين الرضا .

-ورجح الإمام الغزالي أن تعريف الإجماع هو: "اتفاق فتاوى الأمة في المسألة في لحظة واحدة، انقرض عليه العصر أو لم ينقرض، أفتوا عن اجتهاد أو عن نص مهما كانت الفتوى نطقا صريحا"[٢].

وأن الاستدلال الأقوى على حجية الإجماع هو قوله ﷺ:«**إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم**»[٣].

---

(1) المستصفى، (ص٨٦).

(2) السابق نفسه، (ص١٥١).

(3) أخرجه: ابن ماجة في سننه، كتاب: الفتن، باب: السواد الأعظم، (٢/ ١٣٠٣)، برقم (٣٩٥٠).

أرى أن هذا التعريف الذي ذكره الإمام الغزالي للإجماع لا يفي بمعنى الإجماع عند علماء الفقه والأصول؛ وذلك لاحتياجه لبعض القيود كاجتماع أهل العلم من هذه الأمة ، وليس كلهم على أمر لم يرد فيه نص من كتاب الله ولا سنة رسولهﷺ.

ثانيا: بالنسبة لمنهج الإمام الغزالي في المصطلحات الدلالية:

هو استعمال الإمام الغزالي لبعض العبارات التي تدل على سيره على المنهج التحقيقي ، فنجده مثلا:

يقول: "وسبيل كشف الغطاء عنه أن نقول"[١]، والمختار عندنا التفصيل"[٢]، وهذا غير مُرضٍ عندنا " ، ثم يبدأ في بيان ما يراه ، وكذلك قوله: وتحقيق القول فيه"، وقوله" والصحيح "، وقوله "وهذا هو الظاهر"[٣]، وقوله " والذي نراه"، وقوله " وهذا فيه نظر"، وقوله " هذا فاسد".

فهذه عبارات كثيرا ما يرددها الإمام الغزالي في مسائل الخلاف، وكذلك نجد الإمام الغزالي في عرض أدلة الرأي الذي يراه أو أدلة المخالف مقتصدًا لا يذكر منها إلا القوي الذي يدل على وجهة نظر صاحبه بصورة مباشرة أو وجيهة ، وهذا ما يوفر على الدارس الوقت والجهد.

ثالثا: بالنسبة لمنهج الإمام الغزالي في المصطلحات الموضوعية الأصولية:

نجد أن هناك عددا من الاصطلاحات الأصولية لم تكن معروفة قبل الإمام الغزالي فتابعه الناس عليها كلهم، وأصبحت هي المعتمدة بالأساس، ومن ذلك:

---

(1) المستصفى، (ص٢٠٥).

(2) السابق ، (ص٩٤).

(3) السابق، (ص١٣٨).

(١) لو نظرنا إلى مصطلح " تحقيق المناط" لوجدنا أنه لم يكن معروفا قبل الغزالي ، فلا نجده في المعتمد، ولا في العدة، ولا في البرهان، ولا في اللمع ولا غيرها من كتب الأصول حتى كان الغزالي فذكره بهذا اللفظ في المستصفى، فتابعه كم ممن جاء بعده: كالرازي، والآمدي ، وغيرهم.

(٢) مصطلح " تنقيح المناط" فإنه خاص بالغزالي ، ولذلك نسبه الرازي للغزالي ، حيث قال الرازي في المحصول"[١]، واعلم أن الجمع بين الأصل والفرع تارة يكون بإلغاء الفارق والغزالي يسميه تنقيح المناط"، وكذلك تخريج المناط.

(٣) التفريق بين مفهوم المفتي والمجتهد، فنجد أن الإمام الغزالي هو أول من قرر المسألة حيث يقول: " وهذا–أي: العدالة–وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه فمن ليس عدلا فلا تقبل فتواه، أما هو في نفسه فلا"[٢].

وقد تابع الغزالي على هذا التفريق كثير من أهل الأصول، إما من جهة كلامهم على أبواب الاجتهاد ثم الإفتاء كما حصل مع الرازي في المحصول ، أو من جهة اشتراط العدالة في المعنى فقط كما وقع للشاطبي في الموافقات.

(٤) إن مفهوم الاستقراء كجهة من جهات الاجتهاد إنما استفادها الشاطبي من الغزالي، مع أن السابقين قد تكلموا على الاستقراء كابن حزم والجويني وغيرهما، إلا أنهما لم يقوما بتطوير مدلول الاستقراء الاصطلاحي حتى يصبح جهة رئيسة في مباحث الاشتغال الاجتهادي.

---

(1) المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، (٥/ ٢٠).

(2) المستصفى، (ص٣٤٢).

المبحث الثالث

اختيارات الإمام الغزالي في المستصفى

أولا: مسألة قبول المرسل.

اختار الإمام الغزالي القول القائل بعدم قبول المرسل ؛ حيث قال وصورته: "أن يقول : قال رسول الله ﷺ من لم يعاصره، أو قال من لم يعاصر أبا هريرة قال أبو هريرة ، والدليل أنه لو ذكر شيخه ولم يعدله وبقي مجهولا عندنا لم نقبله ، فإذا لم يسمه فالجهل إثم، فمن لا يعرف عينه كيف يعرف عدالته.

ثانيا: اعتبار الأصولي بين من ينعقد بهم الإجماع:

حيث رجح الإمام الغزالي أنه لا اعتبار بمخالفة العوام للإجماع ، وخالف من أخرج الأصولي الذي لا يعرف تفاصيل الفروع ولا يحفظها ممن يعتد بقولهم، حيث إنه قال «والصحيح أن الأصولي العارف بمدارك الأحكام وكيفية تلقيها من المفهوم والمنظوم وصيغة الأمر والنهي والعموم وكيفية تفهيم النصوص والتعليل أولى بالاعتداد بقوله من الفقيه الحافظ للفروع»[1].

ثالثا: انعقاد الإجماع بفتوى بعض الصحابة وسكوت الآخرين:

وهي مسألة إذا أفتى بعض الصحابة وسكت الآخرون؛ حيث اختار الإمام الغزالي أنه لا ينعقد الإجماع ، فقال" والمختار أنه ليس بإجماع ولا حجة، ولا هو دليل على تجويز الاجتهاد في المسألة، إلا إذا دلت قرائن الأحوال على أنهم سكتوا مضمرين الرضا"[2].

---

(1) المستصفى، (ص١٤٤).

(2) السابق، (ص١٥١).

رابعا: مسألة : تقليد مذهب الصحابي:

أبطل الغزالي كون أن قول الصحابي من الأقوال في تشريع الأحكام، ومن ثم تقليده، بل عنونه بقوله: "الأصل الثاني من الأصول الموهومة"[١].

خامسا: هل يحمل اللفظ على معناه الشرعي أو اللغوي:

وهي مسألة : إذا دار الاسم بين معناه اللغوي ومعناه الشرعي : كالصوم والصلاة، اختار الإمام الغزالي بقوله:" والمختار عندنا أن ما ورد في الإثبات والأمر فهو للمعنى الشرعي، وما ورد في النهي كقوله: «دعي الصلاة» فهو مجمل"[٢].

سادسا: مدلول الأمر:

وهي مسألة: إذا وردت صيغة الأمر مطلقه عن القرائن، فقد اختلف الأصوليون في مدلولها من حيث الوجوب أو الندب، ومن حيث الفورية أو التراخي، ومن حيث التكرار أو الاتحاد.

نجد أن الإمام الغزالي يقف من هذا الموضوع موقفا مستقلا عن رأي الجمهور، قال:" والمختار أنه متوقف فيه والدليل القاطع فيه أنه كونه موضوعا لواحد من الأقسام لا يخلو إما أن يعرف عن عقل أو نقل، ونظر العقل إما ضروري أو نظري..." [٣].

سابعا: حكم الأمر بعد الحظر:

وهي مسألة: إن قال قائل: قوله افعل بعد الحظر ما موجبه؟ وهل لتقدم الحظر تأثير؟

---

(1) السابق، (ص١٦٥، ١٦٨، ١٧١، ١٧٣، ١٧٩).
(2) السابق ، (ص١٩٠).
(3) المستصفى، (ص٢٠٦).

قال الإمام الغزالي : والمختار : أنه فإن كان الحظر السابق عارضا لعلة، وعلقت صيغة " افعل " بزواله، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ ﴾ [المائدة: ٢] فعرف الاستعمال يدل على: أنه لرفع الذم فقط حتى يرجع حكمه إلى ما قبله"[١].

ثامنا: مسألة : المصوبة والمخطئة في باب الاجتهاد:

قال الإمام الغزالي: والمختار عندنا وهو الذي نقطع به ونخطئ المخالف فيه أن كل مجتهد في الظنيات مصيب، وأنها ليس فيها حكم معين لله تعالى"[٢].

**

(1) السابق نفسه، (ص٢١١).

(2) المستصفى، (ص٣٥٢).

المبحث الرابع

بالنسبة للإيجابيات والسلبيات في كتاب المستصفى للغزالي

أولا" الإيجابيات:

(١) يمتاز كتاب المستصفى للإمام الغزالي بكثرة الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية ، وكثرة الأقوال ، والإحالات إلى الكتب والمدارس الفقهية.

(٢) اعتمد كتاب المستصفى على مصادر رئيسة أهمها:

(أ) كتابات للإمام الشافعي– الرسالة في الأصول والأم في الفقه.

(ب) البرهان للجويني .

(ج) التقريب والإرشاد للباقلاني، وكان يطلق عليه اسمه، وأحيانا يشير إليه بلفظ القاضي.

(د) المدارس الفقهية، وأيضا أهل الظاهر ، وأحيانا يذكر الشيعة.

(٣) يمتاز كتاب المستصفى للغزالي بأنه يعتبر نموذجًا في التأليف، وحسن العرض، وبعبارات جميلة، وخيال متألق، وذلك حينما شبه الأحكام الشرعية بالثمار والأدلة بالمثمر ....، وهكذا.

(٤) حسن ترتيبه للكتاب، بحيث إنه يسهل على طالب العلم أن يحفظ عدد الأبواب والمسائل ، فيكون ذلك ضابطا له لاستحضار موضوعات هذا العلم.

ثانيا: السلبيات:

(١) اشتمال الكتاب على المقدمات المنطقية المطولة، حتى إن الإمام الغزالي شكك في علوم من لم يتعلم هذا العلم.

(٢) اشتمال الكتاب على عبارات عقلية ومنطقية؛ حتى أضحت صعبة الفهم.

(٣) يكثر في بعض الأحيان من الإحالات على كتابه: "تهذيب الأصول".

(٤) أن استنكار الإمام الغزالي على لفظ (الاستحسان) كان ينبغي أن لا يكون له مجال ما دام المعنى مقبولا شرعا، وبخاصةٍ وقد ركز في المستصفى على المعاني.

* *

الخاتمــة

وأهم نتائج البحث:

لقد سلك الإمام الغزالي في ترتيب مباحث أصول الفقه مسلكا بديعا لم يُعهد في زمانه ولا قبل زمانه؛ وذلك لما منحه الله –تعالى– من جودة الذهن ودقة الفهم وتعمق في العلوم العقلية والمنطقية، فجاء ترتيبه في صورة حسية ظاهرة تجعل طالب العلم فضلاً عن المتخصص يدرك جوانب هذا العلم من أول وهلة، فقد شبه أصول الفقه بشجرة مثمرة حتى تؤتي أكلها .

وقد توصلت إلى الآتي:

(١) يعتبر المستصفى مدونة ذات أهمية كبرى من حيث ذاتها، أي ما تحويه من نتائج علمية وزخم من البراهين والاستدلالات من جهة، وكونها جامعة لآراء القاضي أبي بكر الباقلاني إمام الأصوليين من المتكلمين، فيكون بذلك قد سد فراغ ضياع مؤلفاته الأصولية بحرصه على تدوين ومناقشة آراء القاضي في كافة المسائل.

(٢) يبدو من خلال موضوعات الكتاب أن الغزالي ذو فكر متحرر يؤدي به إلى مخالفة شيوخه حال تطاير شرر الخلاف بغية الإنصاف، ولا يسعى إلى توسعة الرتق بل إلى نبذ الخلاف واستثمار الأصول في ذلك تحقيقا لمرماه.

(٣) اشتهر كتاب المستصفى بتحقيق المسائل وجلب التفريعات الخادمة لها وتضمينها جملة من الجزئيات المندرجة تحتها، وتصنيفها مع إيراد الاعتبارات وافتراض المعارض لدحض الاشتباه الواقع، والخلوص إلى أدلة قطعية يخبت لها العاني مع تحرير النزاع وهو العمدة في رفع الخلاف الواقع والمتوقع ودرء المشتبه، ويورد أحيانا المآخذ الكلية على القضايا لنبذ التعارض.

(٤) أهم ملامح منهج الإمام الغزالي في الترجيح بين الآراء.

أ-محاولته الجمع والتوفيق بين الآراء.

ب-اعتماده الترجيح بقوة الحجة وكثرة الأدلة؛ وذلك لأن كثرة الأدلة توجب مزيد الظن بالمدلول.

ج-التسليم لآراء الآخرين والتوقف فيها.

د-الترجيح بدلالة سياق الكلام ، ومثاله :عندما تحدث عن مسألة" صرف الزكاة.

**

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

-**الأعلام**، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)،الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة- أيار / مايو ٢٠٠٢م.

-**الثبات عند الممات**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله الليثي الأنصاري، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

-**الدر الثمين في أسماء المصنفين**، المؤلف: علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (ت ٦٧٤هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين – محمد سعيد حنشي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، تونس الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

-**سنن ابن ماجة**: المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ت)، (د.ط).

-**سنن الترمذي**، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي ،وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

-**سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف

الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

-**طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

-**المحصول**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

-**المستصفى**، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

-**المقفى الكبير**، المؤلف: تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ = ١٤٤٠ م)، المحقق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

* * *